المجلة المصرية للسكان وتنظيم الأسرة
معهد الدراسات والبحوث الإحصائيه – جامعة القاهرة
المجلد ٤٤ – العدد يونيه ٢٠١١

الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة الليبية وعلاقتها بالعود الى ارتكاب الجريمة

د.السيد خاطر*

١. مقدمة :

الجريمة تعتبر من أهم منغصات المجتمع منذ فجر التاريخ الإنساني وستظل ما بقى المجتمع عاملاً من عوامل الهدم فيه ، ولاسيما أن يكون مرتكب الجريمة هي المرأة التي تمثل نصف المجتمع والعمود الفقري لبناء الأسرة والمجتمع.

وتشير الإحصاءات الخاصة بجرائم النساء في ليبيا أنها لم تشذ عن الحد المتعارف عليه ، فقد كانت في عام ١٩٩٨ تمثل ٦٩٢ حاله ، بينما في عام ٢٠٠٧ بلغت ٦٧٠ حالة[١] ، ويدل ذلك علي أن جرائم المرأة الليبية بقيت محافظة علي معدلاتها بين الانخفاض والارتفاع الطفيف ، وبسبب أن نسبة جرائم المرأة مثل القتل والرشوة والاختلاس والتزوير لا تمثل سوي نسب ضئيلة جدا من الإجمالي العام للجريمة ، فقد تم التركيز علي الجرائم ضد الحرية والعرض والأخلاق ، وهذا ما أكدت عليه المقابلة الميدانية التي تم إجراؤها في سجن النساء بطرابلس ، والتي تبين من خلالها أن أغلبية السجينات محكوما عليهن بجرائم خاصة بالعرض والأخلاق ، وان العود لمثل هذا النوع من الجرائم يصل إلي ما نسبته ٣٣% تقريبا[٢].

---

(١) التقرير السنوي عن حالة الجريمة ، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام– الإدارة العامة للبحث الجنائي ، في الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٧).

(٢) مقابلة ميدانية مع العقيد محمد حامد ، احد العاملين بمؤسسة الإصلاح والتأهيل بمدينة طرابلس. وأيضا مقابلة مع المقدم احمد عنان ، احد العاملين بالشرطة القضائية.

* أستاذ الإحصاء الحيوي والسكاني المساعد – معهد الإحصاء – جامعة القاهرة ، مصر.
حاليا عضو هيئة تدريس بقسم تحليل البيانات – كلية الاقتصاد بالزاوية – جامعة السابع من ابريل، ليبيا.

٢. مشكلة الدراسة :

إذا كانت الجريمة في أي مجتمع تسبب انعكاسات سلبية على هذا المجتمع من حيث الآثار النفسية والاجتماعية والأضرار الاقتصادية التي تلحق بالفرد والمجتمع ، إلا أن الأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة يتعرضا للانهيار والتدهور إذا كانت المرأة هي مرتكبة الجريمة ، ومن ثم تمثل الجريمة وانتشارها بين النساء في المجتمع مشكلة جوهرية تحتاج إلى دراسة.

٣. أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة لما تسببه الجرائم التي ترتكبها النساء من تفكك في الأسرة والمجتمع ، ولذا كان من الأهمية دراسة هذه الظاهرة من حيث التعرف علي خصائص المرأة الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بعدد مرات ارتكابها للجريمة ودخولها السجن.

٤. هدف الدراسة :

يتمحور هدف هذه الدراسة في الإجابة علي التساؤل الرئيسي التالي: هل هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن وخصائصها الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية ، وانطلاقا من ذلك تم صياغة الفرضيات التالية:

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن والعمر.
٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن والمستوي التعليمي.

٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن والحالة الاجتماعية.
٤. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن والحالة العملية.
٥. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن ومستوي الدخل الشهري.
٦. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن وحجم الأسرة.

٥. منهجية الدراسة :

تتناول الدراسة المقاييس الإحصائية المناسبة والتي تستخدم كمنهجية من اجل تحقيق أهدافها والتحقق من فرضياتها ، حيث تم استخدام اختبار (كاى سكوير) وذلك لاختبار العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلى الجريمة والانحراف كمتغير تابع وكلا من (العمر – المستوى التعليمي – الحالة الاجتماعية – الحالة العملية – مستوى الدخل الشهرى – حجم الأسرة) كمتغيرات مستقلة وذلك للبيانات المتوفرة والتي تخدم أغراض الدراسة.

٦. مصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة الحالية على البيانات المنشورة في بحث بعنوان (المحيط الاجتماعي للأسرة وأثره علي ظاهرة عود المرأة إلي الجريمة والانحراف : دراسة ميدانية لنزيلات مؤسسة الإصلاح والتأهيل "سجن النساء" بمدينة طرابلس) عام ٢٠١٠.

٧. **التحليل الإحصائي :**

هذا النوع من التحليل يهدف إلى الإجابة علي التساؤل الرئيسي للدراسة ومدي التحقق من صحة وصدق فرضياتها ، وذلك من خلال البحث في العلاقات بين المتغيرات المستقلة (العمر – المستوى التعليمي – الحالة الاجتماعية – الحالة العملية – مستوى الدخل الشهرى – حجم الأسرة) والمتغير التابع (عود المرأة الليبية إلى الجريمة والانحراف ودخولها السجن) ، من اجل اختبار وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

١,٧ **التحقق من الفرضية الأولي القائلة بأنه:**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن والعمر.

جدول (١)

العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلى الجريمة والانحراف وعمرها

العمر العود إلى الجريمة والانحراف	١٨ – ٢٨	من ٢٩ سنة فأكثر	المجموع
لا	15	15	30
	65.2%	83.3%	73.2%
نعم	8	3	11
	34.8%	16.7%	26.8%
المجموع	23	18	41
	100.0%	100.0%	100.0%

يشير الجدول رقم (١) إلى العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلى الجريمة والانحراف كمتغير تابع وعمرها كمتغير مستقل ، ويتضح من الفروق المشاهدة في خلايا الجدول ما يلي:

١. أن ١٥ امرأة بنسبة ٦٥,٢% من أفراد العينة في الفئة العمرية (١٨ – ٢٨) سنة لا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى ، بينما ٨ منهن بنسبة ٣٤,٨% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.
٢. أن ١٥ امرأة بنسبة ٨٣,٣% من أفراد العينة في الفئة العمرية (من ٢٩ سنة فأكثر) لا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى ، بينما ٣ منهن بنسبة ١٦,٧% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.

لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين عود المرأة إلى الجريمة والانحراف كمتغير تابع وعمرها كمتغير مستقل ، وهذا ما تؤكده قيمة كا^{2} (١,٦٨٨) وهى غير معنوية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك بدرجات حرية (١) حيث ان مستوى المعنوية المشاهد (٠,١٩٤) كما ان معامل التوافق (٠,١٩٩) ، اى هنالك استقلالية بين المتغيرين.

٢,٧ <u>التحقق من الفرضية الثانية القائلة بأنه:</u>

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن والمستوي التعليمي.

جدول (2)

العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلى الجريمة والانحراف ومستواها التعليمى

المستوى التعليمى / العود إلى الجريمة والانحراف	تعليم اساسى فاقل	تعليم متوسط فاعلى	المجموع
لا	16	14	30
	76.2%	70.0%	73.2%
نعم	5	6	11
	23.8%	30.0%	26.8%
المجموع	21	20	41

	100.0%	100.0%	100.0%

يشير الجدول رقم (٢) إلى العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلـــى الجريمـــة والانحراف كمتغير تابع والمستوى التعليمى كمتغير مستقل ، ويتضح من الفروق المشاهدة في خلايا الجدول ما يلي:

١. أن ١٦ امرأة بنسبة ٧٦,٢% من أفراد العينة مستواهم التعليمى اساسى فاقل لا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخـــرى ، بينمـــا ٥ مـــنهن بنســـبة ٢٣,٨% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.

٢. أن ١٤ امرأة بنسبة ٧٠,٠% من أفراد العينة مستواهم التعليمـــى متوســـط فاعلى لا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى ، بينما ٦ منهن بنســـبة ٣٠,٠% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.

لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين عود المرأة إلـــى الجريمـــة والانحـــراف كمتغير تابع والمستوى التعليمى كمتغير مستقل ، وهذا مـــا تؤكـــده قيمـــة كـــا^{٢} (٠,٢٠٠) وهى غير معنوية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك بدرجات حرية (١) حيث ان مستوى المعنوية المشاهد (٠,٦٥٥) كما ان معامل التوافـــق (٠,٠٧٠) ، اى هنالك استقلالية بين المتغيرين.

٣,٧ <u>التحقق من الفرضية الثالثة القائلة بأنه</u>:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن والحالة الاجتماعية.

جدول (3)

العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلى الجريمة والانحراف والحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية / العود إلى الجريمة والانحراف	غير متزوجة	متزوجة	المجموع
لا	23	7	30
	79.3%	58.3%	73.2%
نعم	6	5	11
	20.7%	41.7%	26.8%
المجموع	29	12	41
	100.0%	100.0%	100.0%

يشير الجدول رقم (3) إلى العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلى الجريمة والانحراف كمتغير تابع والحالة الاجتماعية كمتغير مستقل ، ويتضح من الفروق المشاهدة في خلايا الجدول ما يلي:

١. أن ٢٣ امرأة بنسبة ٧٩,٣% من أفراد العينة غير متزوجة لا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى ، بينما ٦ منهن بنسبة ٢٠,٧% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.

٢. أن ٧ امرأة بنسبة ٥٨,٣% من أفراد العينة متزوجة لا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى ، بينما ٥ منهن بنسبة ٤١,٧% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.

لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين عود المرأة إلى الجريمة والانحراف كمتغير تابع والحالة الاجتماعية كمتغير مستقل ، وهذا ما تؤكده قيمة كا^2 (١,٩٠٣) وهى غير معنوية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك بدرجات حرية (١) حيث ان مستوى المعنوية المشاهد (٠,١٦٨) كما ان معامل التوافق (٠,٢١١) ، اى هنالك استقلالية بين المتغيرين.

٤,٧ <u>التحقق من الفرضية الرابعة القائلة بأنه:</u>

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن والحالة العملية.

جدول (٤)

العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلى الجريمة والانحراف والحالة العملية

الحالة العملية / العود إلى الجريمة والانحراف	لا تعمل	تعمل	المجموع
لا	20	10	30
	74.1%	71.4%	73.2%
نعم	7	4	11
	25.9%	28.6%	26.8%
المجموع	27	14	41
	100.0%	100.0%	100.0%

يشير الجدول رقم (٤) إلى العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلى الجريمة والانحراف كمتغير تابع والحالة العملية كمتغير مستقل ، ويتضح من الفروق المشاهدة في خلايا الجدول ما يلي:

١. أن ٢٠ امرأة بنسبة ٧٤,١% من أفراد العينة لا تعملن ولا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى ، بينما ٧ منهن بنسبة ٢٥,٩% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.

٢. أن ١٠ امرأة بنسبة ٧١,٤% من أفراد العينة تعملن ولا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى ، بينما ٤ منهن بنسبة ٢٨,٦% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.

لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين عود المرأة إلى الجريمة والانحراف كمتغير تابع والحالة العملية كمتغير مستقل ، وهذا ما تؤكده قيمة كا^{2} (٠,٠٣٣) وهى غير معنوية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك بدرجات حرية (١) حيث ان

مستوى المعنوية المشاهد (٠,٨٥٦) كما ان معامل التوافق (٠,٠٢٨) ، اى هنالك استقلالية بين المتغيرين.

٥,٧ <u>التحقق من الفرضية الخامسة القائلة بأنه:</u>

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن ومستوي الدخل الشهري.

جدول (5)

العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلى الجريمة والانحراف ومستوي الدخل الشهري

مستوي الدخل الشهري / العود إلى الجريمة والانحراف	منخفض	متوسط	المجموع
لا	21	9	30
	72.4%	75.0%	73.2%
نعم	8	3	11
	27.6%	25.0%	26.8%
المجموع	29	12	41
	100.0%	100.0%	100.0%

يشير الجدول رقم (5) إلى العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلى الجريمة والانحراف كمتغير تابع ومستوي الدخل الشهري كمتغير مستقل ، ويتضح من الفروق المشاهدة في خلايا الجدول ما يلي:

١. أن ٢١ امرأة بنسبة ٧٢,٤% من أفراد العينة مستوي الدخل الشهري لهن منخفض ولا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى ، بينما ٨ منهن بنسبة ٢٧,٦% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.

٢. أن ٩ امرأة بنسبة ٧٥,٠% من أفراد العينة مستوي الدخل الشهري لهن متوسط ولا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى ، بينما ٣ منهن بنسبة ٢٥,٠% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.

لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين عود المرأة إلى الجريمة والانحراف كمتغير تابع ومستوي الدخل الشهري كمتغير مستقل ، وهذا ما تؤكده قيمة كا[٢]

(٠,٠٢٩) وهى غير معنوية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك بدرجات حرية (١) حيث ان مستوى المعنوية المشاهد (٠,٨٦٥) كما ان معامل التوافق (٠,٠٢٧) ، اى هنالك استقلالية بين المتغيرين.

٦,٧ **التحقق من الفرضية السادسة القائلة بأنه:**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن وحجم الأسرة.

جدول (٦)

العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلى الجريمة والانحراف وحجم الأسرة

حجم الأسرة / العود إلى الجريمة والانحراف	من ٥ فاقل	من ٦ الى ١٠	من ١١ فاكثر	المجموع
لا	9	16	5	30
	64.3%	80.0%	71.4%	73.2%
نعم	5	4	2	11
	35.7%	20.0%	28.6%	26.8%
المجموع	14	20	7	41
	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

يشير الجدول رقم (6) إلى العلاقة بين ظاهرة عود المرأة إلى الجريمة والانحراف كمتغير تابع وحجم الأسرة كمتغير مستقل ، ويتضح من الفروق المشاهدة في خلايا الجدول ما يلي:

١. أن ٩ امرأة بنسبة ٦٤,٣% من أفراد العينة حجم اسرهم من ٥ افراد فاقل ولا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى ، بينما ٥ منهن بنسبة ٣٥,٧% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.

٢. أن ١٦ امرأة بنسبة ٨٠,٠% من أفراد العينة حجم اسرهم من ٦ افراد الى ١٠ افراد ولا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى ، بينما ٤ منهن بنسبة ٢٠,٠% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.

٣. أن ٥ امرأة بنسبة ٧١,٤% من أفراد العينة حجم اسرهم من ١١ فرد فاكثر ولا يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى ، بينما ٢ منهن بنسبة ٢٨,٦% يعدن إلى الجريمة والانحراف مرة أخرى.

لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين عود المرأة إلى الجريمة والانحراف كمتغير تابع وحجم الأسرة كمتغير مستقل ، وهذا ما تؤكده قيمة كا^{2} (١,٠٤٩) وهى غير معنوية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك بدرجات حرية (٢) حيث ان مستوى المعنوية المشاهد (٠,٥٩٢) كما ان معامل التوافق (٠,١٥٨) ، اى هنالك استقلالية بين المتغيرين.

٨. الخلاصة :

أشارت الدراسة التالية والخاصة بدراسة العلاقة بين عودة المرأة الليبية إلى الجريمة والانحراف ودخولها السجن وبعض خصائصهن الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية ، إلى ان عودة المرأة فى ليبيا لارتكاب الجريمة مرة اخرى ليس له علاقة بكلا من (العمر – المستوى التعليمي – الحالة الاجتماعية – الحالة العملية – مستوى الدخل الشهرى – حجم الأسرة) ، كما تشير نتائج الدراسة الى:

١. أن عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن يزداد بزيادة حجم أسرتها.
٢. أن عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن يزداد بارتفاع مستواها التعليمي.
٣. أن عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن يزداد لغير المتزوجات منهن.
٤. أن عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن يزداد بانخفاض مستواها المعيشي.

٥. أن عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن يزداد للمرأة العاطلة عن المرأة العاملة.

٦. أن عودة المرأة الليبية لارتكابها الجريمة ودخولها السجن يزداد للمرأة صغيرة العمر عن المرأة كبيرة العمر.

ومن ثم توصى الدراسة بتبني السياسات الخاصة بتشغيل المرأة الليبية وتوفير لها فرص العمل لرفع المستوى المعيشى بالاضافة الى نشر الوازع الديني والأخلاقي في الأسرة الليبية ، وإعطاء المرأة الحرية المرتبطة بتعليم الإسلام ، والدعوة للحد من عدد أفراد الأسر الكبيرة حتى يتسنى لرب الأسرة الرعاية الكاملة لها.

٩. المراجع :

١. التقرير السنوي عن حالة الجريمة ، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام– الإدارة العامة للبحث الجنائي ، في الفترة (١٩٩٨–٢٠٠٧).

٢. المحيط الاجتماعي للأسرة وأثره علي ظاهرة عود المرأة إلي الجريمة والانحراف : دراسة ميدانية لنزيلات مؤسسة الإصلاح والتأهيل "سجن النساء" بمدينة طرابلس عام ٢٠١٠.

٣. مصطفى عبدالمجيد كاره ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٥.

٤. مصطفي عمر التير ، الوجه الأخر للسلوك – قراءات في مظاهر الانحراف الاجتماعي ، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٩٠.

٥. فاروق السيد عبدالسلام ، العود إلي الجريمة من منظور نفسي اجتماعي ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب – الرياض ، ١٩٨٩.

6- Judd, C . M and McClelland, G. H (1989). Data Analysis : A model – Comparison Approach . New York : Harcourt Brace Jovanovich .